

على الأمم المتحدة أن تعلن عن المراكز الطبية
التي تم استهدافها وكانت مشمولة ضمن
الآلية الإنسانية لتجنب النزاع

لجنة التحقيق الدولية والمفوضية السامية لحقوق
الإنسان تتحملان مسؤولية تحديد مرتكبي الهجمات

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 18 تموز 2019

المحتوى:

- أولاً: مقدمة عن استهداف المراكز الطبية منذ بداية الحراك الشعبي حتى خروج مناطق عن سيطرة النظام السوري.
- ثانياً: الآلية الإنسانية لتجنب النزاع لم تُقْم بالدور المرجو منها في تقييد المراكز الطبية في النزاع السوري.
- ثالثاً: أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الطبية المحيطة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
- رابعاً: رأي أبرز المنظمات السورية في عمل الآلية الإنسانية لتجنب النزاع.
- خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة عن استهداف المراكز الطبية منذ بداية الحراك الشعبي حتى خروج مناطق عن سيطرة النظام السوري:

منذ اللحظات الأولى لاندلاع الحراك الشعبي نحو التغيير والديمقراطية في سوريا آذار/ 2011 واجه النظام السوري المتظاهرين بإطلاق الرصاص الحي وأصيب عدد منهم، ولما قام زملاؤهم بإسعافهم إلى المشافي الحكومية أو الخاصة تمت ملاحقتهم واعتقالهم من داخلها، وتهديد أصحابها وتخريب محتويات بعض المشافي إرهاباً للآخرين، وأصبح ضرورياً إنشاء مراكز طبية بشكل مخفي لإسعاف الجرحى، وتطوّرت لاحقاً مع تحول الحراك الشعبي إلى نزاع مسلح داخلي وخروج مناطق عن سيطرة النظام السوري لتصبح مراكز بديلة عن المشافي الحكومية، وعلى امتداد ثماني سنوات شكّلت هذه المراكز الطبية وكوادرها هدفاً استراتيجياً للنظام السوري وحلفائه؛ بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من الإرهاب والألم للمجتمع عبر استهداف مفاصل أساسية لا غنى للحياة الطبيعية عنها، ولم يقم نظام أو حكومة باستهداف المراكز الطبية على هذا النحو المقصود والمتعمد منذ الحرب العالمية الثانية، ومما شجع النظامين السوري والروسي على الاستمرار في قصف المشافي هو ردة الفعل الهزيلة من قبل المجتمع الدولي على مثل هذه الأفعال الإجرامية التي تُشكّل جرائم حرب وقعت وبصورة متكررة.

ولقد بذل الحراك الشعبي في سوريا ولاحقاً المنظمات الإغاثية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري وحلفائه جهوداً استثنائية لحماية المراكز الطبية؛ كاستخدام أقبية المباني، ووضع سواتر رملية، واستخدام أنظمة الإنذار المبكر، وصولاً إلى استخدام المغارات داخل الجبال، لكن النظام السوري وحليفه الروسي استمرّ في تحديد أماكن تلك المراكز وملاحقتها عن



طريق مخبرين محليين أو طائرات الاستطلاع، ولاحظ فريق التوثيق في الشبكة السورية لحقوق الإنسان قصفاً محدداً ودقيقاً لتلك المراكز الطبية عبر صواريخ موجهة، وكثير من المراكز الطبية قد تم قصفها غير مرة بحسب قاعدة البيانات الخاصة بأرشيف حوادث استهداف المراكز الطبية لدينا، إضافة إلى قصف سيارات الإسعاف والطرق التي من المتوقع أن تسلكها.

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد اهتمت على نحو خاص عبر السنوات الثماني الماضية بتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالكوادر الطبية واستهداف المنشآت الطبية عبر تقارير شهرية دورية وتقارير وأبحاث موسّعة، وقد تبين لنا من خلال توثيق وأرشيف حوادث الاعتداءات أنّ قوات الحلف السوري الروسي الإيراني هي المرتكب الأبرز لهذه الانتهاكات بشكل رئيس؛ بسبب استخدام سلاح الطيران؛ الأمر الذي تسبّب في تدمير جزئي أو كلي للمراكز الطبية والمستشفيات الميدانية، والمعدات الطبية ومخازن الأدوية والمولدات الكهربائية، التي تعمل على تغذية هذه المرافق، وبالتالي تسبّب أيضاً في إغلاق مرافق الرعاية الصحية بشكل مؤقت أو دائم، وتضرر مئات الجرحى أو المصابين وأصحاب الأمراض المزمنة وغيرها من الفئات التي تحتاج إلى الرعاية.

منهجية:

يُسلّط هذا التقرير الضوء على جدوى عمل الآلية الإنسانية لتجنب النزاع التابعة للأمم المتحدة، ويتحدّث عن تأثيرها على حماية المراكز الطبية ويستعرض التقرير أبرز الهجمات على المراكز الطبية التي كانت قد تمت مشاركة إحدائها مع الآلية. جميع الهجمات الموثقة لدينا نقدتها قوات الحلف السوري الروسي ولم نوثق أية هجمات نقدتها قوات التحالف الدولي على مراكز طبية ضمن الآلية.

لم نستطع تحديد عدد المراكز الطبية التي شاركت إحدائها ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع، لكننا استطعنا رصد منظمات طبية عدة كانت قد شاركت إحدائيات المراكز الطبية التي تدعمها وتعرضت هذه المراكز للعديد من الهجمات. جميع المعلومات المتعلقة بإحصائيات المراكز الطبية ضمن الآلية حصلنا عليها من خلال تصريحات لمسؤولين في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

وبشكل عام، فمن خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما ورد ضمن هذا الخبر ومحاولة التّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً



نتيجة محدودة الإمكانيات البشرية والمادية؛ ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صوّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعايّنت جثث الضحايا وحدّدت سبب الوفاة.

ثانياً: الآلية الإنسانية لتجنب النزاع لم تقم بالدور المرجو منها في تقييد المراكز الطبية في النزاع السوري:

قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA بتأسيس آلية معينة في محاولة عملية منه؛ تهدف إلى تأمين نوع من الحماية للعاملين في الحقل الإنساني بما يشمل المكاتب والمرافق والمواقع الخاصة بالعمليات الإنسانية وأماكن وتجمعات النازحين، والطرق المؤدية إلى المرافق الإنسانية، والعيادات المتنقلة من القصف والهجمات، حيث تقوم الآلية الإنسانية لتجنب النزاع بإعلام قوات التحالف الدولي وروسيا وتركيا والمجموعة الدولية لدعم سوريا بالمواقع الإنسانية الثابتة والمهام الإنسانية المتحركة؛ بهدف التخفيف من مخاطر استهدافها وقصفها بغارات جوية، وقد نصّ [البيان التأسيسي](#) لهذه الآلية الإنسانية لتجنب النزاع على أنّ الاشتراك فيها يكون تطوعياً من قبل المنظمات، ولا يضمن سلامة الأفراد أو المنشآت أو المواقع في حال المشاركة فيها، كما أن استخدام هذه الآلية الإنسانية لتجنب النزاع لا يُشكّل اتفاقاً مُلزمًا من الناحية القانونية لأي من الأطراف.

لم تكن تركيا وروسيا ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع في عام 2014، لكن تم الاتفاق معهما على تقييد المواقع الثابتة والمتحركة الخاصة بالمنظمات الإنسانية.

ولقد تمّ تطبيق الآلية الإنسانية لتجنب النزاع في مناطق أخرى شهدت نزاعات مسلحة كما حدث في أفغانستان واليمن ومالي، وحققت نجاحات مهمة، وتم تقييد آلاف المراكز الطبية عن الهجمات والقصف، لكن في سوريا؛ نظراً لأن روسيا قوة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن وتحمي النظام السوري، كانت روسيا والنظام السوري فوق القانون وانتهاكا على نحو مستمر قواعد عدة في القانون العربي وقرارات مجلس الأمن الدولي، وتصرفت الأنظمة السورية والروسية والإيرانية كأنظمة مارقة ولم يتمكن أحد من إيقاف انتهاكاتهما العلنية والفاضحة في سوريا وانتصرت فعلياً على القانون الدولي.



وبعد أن قُصفت المراكز الطبية وتم استهدافها مرات عديدة من قبل الطيران الروسي والسوري، دفع اليأس التام من حماية القانون الدولي والمجتمع الدولي للمراكز الطبية في سوريا، بعض المنظمات لمحاولة اختبار التنسيق والعمل مع الآلية الإنسانية لتجنب النزاع التابعة للأمم المتحدة؛ علماً تنجح في تقييد بعض المراكز الطبية أو على الأقل تفضح بشكل واضح مرتكبي عمليات القصف التي تُشكّل جرائم حرب، وبحسب ما أخبرنا به عدد من مسؤولي المنظمات الطبية في سوريا فإنهم قد قاموا بمشاركة الآلية بنسبة تتراوح ما بين 20 - 50 % من مجمل المراكز الطبية التي يديرونها، وتمت مشاركة المراكز الطبية ذات المواقع الواضحة والتي بإمكان النظام السوري والروسي تحديد أماكنها بسهولة عبر طائرات الاستطلاع أو المخبرين المحليين.

لم تتمكن من معرفة المراكز الطبية كافة التي تم تسجيلها ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع؛ ذلك لأن الآلية لا تعلن عنها، ولا تملك موقعاً إلكترونياً تنشر عبره بيانات أو تصريحات، ومن الصعوبة بمكان بالنسبة إلينا معرفة كل تلك المراكز التي تم تقييدها من بين المراكز الطبية كافة، وتهدف الشبكة السورية لحقوق الإنسان من محاولة معرفة تلك المراكز إلى مقارنتها مع قاعدة البيانات التي تمتلكها الخاصة بالمراكز الطبية التي تعرّضت للقصف؛ الأمر الذي يُمكننا من إصدار حصيلة عن عدد المراكز الطبية التي تم قصفها وهي مسجّلة ضمن الآلية، وقد تمكّننا من معرفة عدد من المراكز الطبية التي تم تقييدها وقصفها، لكنها حالات معدودة ولا تُمثل حصيلة شاملة أو حتى تقريبية.

في 13/ تشرين الثاني/ 2018 نقلت وكالة The newhumanitarian (إيرين سابقاً) -وهي وكالة صحفية أسّستها الأمم المتحدة في عام 1995 وانفصلت عنها في 2015 - عن مسؤول في الأمم المتحدة إدراج ما لا يقل عن 778 موقعاً في سوريا ضمن الآلية على مدار أزيد من سبع سنوات، معظمها أُضيف في عام 2018.

على سبيل المثال منذ بدأ هجوم قوات النظام السوري والروسي على محافظة إدلب وما حولها في 26/ نيسان حتى 12/ تموز/ 2019 تمكّننا من تحديد تسع هجمات على مراكز طبية كانت مسجلة ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع، ولا يزال التحقيق جارياً للوصول إلى حصيلة المراكز الطبية التي تم قصفها على الرغم من تسجيلها ضمن الآلية منذ تأسيسها في أيلول/ 2014 حتى الآن.

لا نستطيع التّحديد بدقة فيما إذا ساهمت مشاركة إحدائيات تلك المراكز الطبية مع القوات الروسية في تسهيل عملية قصفها؛ ذلك لأن سجل النظام الروسي الإجرامي في سوريا يُشيرُ إلى أنّه لن يتورّع عن استخدام تلك الإحدائيات والاستفادة منها في قصف تلك المراكز الطبية بل ومشاركتها مع النظام السوري.



كان يتوجب على الآلية الإنسانية لتجنب النزاع وعقب قصف كل مركز طبي مُسجل لديها أن تُعلن عن ذلك على الأقل، وربما أن تحدد لاحقاً بدقة من هو المسؤول عن تلك الهجمات، أو أن تزوّد لجنة التحقيق الدولية المستقلة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالبيانات والأدلة التي لديها من أجل تحديد وفضح الجهة التي قامت بقصف تلك المراكز الطبية، وإلا فمن وجهة نظرنا لا نرى أية فائدة في مشاركة الآلية الإنسانية لتجنب النزاع سوى مزيد من تسهيل احتمالية المخاطرة في معرفة النظامين الروسي والسوري بإحداثيات تلك المراكز الطبية، وخاصة أن تلك البيانات يقوم مكتب الشؤون الإنسانية في تركيا بمشاركتها مع مكتب الشؤون الإنسانية في دمشق، الذي ربما يتعرّض لضغوط وابتزاز من النظام السوري المعروف بمحاولاته المستمرة لنهب أموال الإغاثة وتسخيرها لصالحه كما ورد ذلك في [تقارير عدة أصدرناها سابقاً](#)، وبالتالي توفير عناء البحث عنها عبر طائرات الاستطلاع أو المخبرين المحليين التابعين له.

ويبدو أن هذا هو السبب تحديداً وراء امتناع عدد من المنظمات الطبية وكذلك منظمة الدفاع المدني السوري عن المشاركة في الآلية الإنسانية لتجنب النزاع، ولقد أوصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كذلك بعدم مشاركة أيٍّ من البيانات معها أيضاً.

ويُظهر لنا نموذج طلب الاستبيان الذي يتوجب على المنظمات الطبية الراغبة بالانضمام إلى الآلية الإنسانية لتجنب النزاع تعبئته، يُظهر بوضوح حجم وكمية المعلومات الدقيقة التي ينبغي على المنظمات الطبية الإدلاء بها عن كل مركز طبي، بما في ذلك على سبيل المثال: نسبة الإشغال وصور ثابتة وإحداثيات تُحدد موقع المركز. لقد أبلغنا بعض الأطباء أنّ منظمات طبية تعرّضت لضغوطات مُعينة من أجل إلزامهم على المشاركة في الآلية لكننا لم نتمكن من التحقق من ذلك بشكل كافٍ؛ نظراً لضيق الوقت اللازم لإصدار التقرير، ولا يزال التحري جارياً في هذه النقطة تحديداً من أجل الإشارة إليها في حال التحقق منها في تقاريرنا اللاحقة.

في 29/ أيار/ 2018 [صرح مارك لوكوك](#) وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن تحقيقات مرتقبة ستجريها الأمم المتحدة فيما يخصّ الهجمات على المنشآت الطبية المحيطة، يؤكد هذا التصريح تعرّض المنشآت المحيطة لهجمات، كما يؤكد أنّ الأمم المتحدة على علم بتلك الهجمات، كان يفترض بالتقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تتضمن تحقيقات عن تلك الحوادث بشكل أكثف وأن تحدد مسؤولية الطيران الحربي ولا سيما الروسي في تلك الهجمات، وكذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي يتوجب عليها أن تصدر على الأقل بيانات بشكل متكرر تُدين تلك الهجمات.



في أيار/ 2019 وعلى هامش [اجتماع لمجلس الأمن](#) قال السيد مارك لوكوك إن المسؤولين عن الهجمات على المراكز الطبية أشخاص يمكنهم الوصول إلى أسلحة متطورة بما في ذلك سلاح الجو الحديث وما يسمى بأسلحة ذكية أو دقيقة وذكر أن الهجمات استهدفت منشآت محيدة وهي تماثل هجمات تعرضت لها منشآت محيدة في الغوطة الشرقية في عام 2018.

ثالثاً: أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الطبية المحيطة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 17 حادثة اعتداء على يد قوات الحلف السوري الروسي منذ أيلول/ 2014 حتى 12/ تموز/ 2019، استهدفت هذه الحوادث 9 منشآت مدرجة ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع، وقد وقعت معظم الهجمات في عامي 2018 و2019، وكما أشرنا في المنهجية فإن هذه الإحصائية لا تمثل جميع الهجمات التي استهدفت المراكز الصحية المحيدة وإنما حسب ما استطعنا توثيقه.

نستعرض فيما يلي أبرز هذه الهجمات:

مشفى شام الجراحي

الأربعاء 14/ شباط/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي [صواريخ عدة](#) على [مشفى شام الجراحي](#) - المدعوم من قبل منظمة سوريا للإغاثة والتنمية (SRD) - شمال قرية حاس بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى [دمار كبير](#) في [بناء المشفى](#) وإصابة معداته وسيارة إسعاف تابعة له [بأضرار مادية كبيرة](#) وخروجه عن الخدمة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مركز الزرية الصحي:

الإثنين 6/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صاروخين على مركز الزرية الصحي - المدعوم من قبل الجمعية الطبية السورية الأمريكية (سامز) - في بلدة الزرية بريف محافظة حلب الجنوبي؛ ما أدى إلى [مقتل مدنيين](#) اثنين كانا أمام المركز، إضافة إلى [دمار جزئي](#) في [بناء المركز](#) وإصابة مواد إكسائه وتجهيزاته بأضرار مادية متوسطة. تخضع البلدة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

مشفى ترملا التخصصي ووحدة ترملا لغسيل الكلى:

يقعان في قرية ترملا بريف محافظة إدلب الجنوبي ضمن كتلة بناء واحدة، يُقدّم المشفى خدمات الجراحة العظمية والعامّة ويستفيد منها قرابة 4160 شخص شهرياً، فيما تقدم وحدة غسيل الكلى خدماتها لـ 59 شخصاً شهرياً، تندرج المنشأتان ضمن آلية التحييد بإشراف الأمم المتحدة، وتدعمهما [الجمعية الطبية السورية الأمريكية](#) "سامز"، تم تعليق العمل فيهما في 4/ أيار نظراً للقصف الكثيف على المنطقة. ثم خرج البناء الذي يضمهما عن الخدمة إثر تعرّضه لهجومين اثنين: الأحد 5/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب المبنى -على بعد قرابة 100م-؛ ما أدى إلى إصابة البناء والمعدات داخله بأضرار مادية متوسطة.

الثلاثاء 14/ أيار/ 2019 شنّ طيران ثابت الجناح "سيخوي 24" تابع لقوات النظام السوري غارات عدة في هذا اليوم، استهدفت ثلاث منها منطقة قريبة من المشفى فيما كانت أحدها مباشرة على البناء؛ ما أدى إلى [دمار كبير](#) في [بناء المشفى](#) الذي تمّ إفراغ معداته قبل تعرّضه للقصف، وخروجه عن الخدمة. تُشير إلى القوات الروسية شنت هجوماً جويّاً بالصواريخ قرب المبنى في اليوم التالي. تخضع قرية ترملا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



دمار لحق بمشفى ترملا التخصصي ووحدة غسيل الكلى إثر هجوم جوي سوري - 14/ أيار/ 2019 - بعدسة: سهيل العلي



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

مركز كفر زيتا الصحي:

يقع في مدينة كفر زيتا بريف محافظة حماة الشمالي، يقدم خدمات طب عام وطب أطفال، تدعمه الجمعية الطبية السورية الأمريكية "سامز"، ويستفيد من خدماته قرابة 1600 شخص.

الأربعاء 8/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً على المركز؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز وإصابة معداته بأضرار مادية كبيرة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



أضرار ناجمة عن هجوم جوي روسي على مركز كفر زيتا الصحي في حماة - 8/ أيار/ 2019

الوحدة الجراحية في كفر زيتا "مشفى الشهيد حسن الأعرج سابقاً":

تقع ضمن مغارة في مدينة كفر زيتا بريف محافظة حماة الشمالي، أنشئت في عام 2015، تضم أقسام جراحة عامة وجراحة عظمية، يستفيد من خدماتها قرابة 1500 شخص شهرياً. تدعمها منظمة أطباء عبر القارات PAC، تعرضت الوحدة لهجومين في يوم واحد:

الأحد 5/ أيار/ 2019، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ الوحدة، تلا ذلك إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة سقطت بشكل مباشر على الوحدة وفي محيطها؛ ما أدى إلى دمار جزئي في هيكل الوحدة وإصابة معداتها بأضرار مادية متوسطة. وخروجها عن الخدمة. تخضع مدينة كفر زيتا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



مشفى نبض الحياة:

يقع ضمن مغارة على أطراف قرية حاس بريف محافظة إدلب الجنوبي، يحتوي على أقسام للجراحة العامة والعظمية وأمراض الأذنية والبولية والداخلية، يستفيد من خدماته قرابة 6000 شخص تقريباً، تدعمه منظمة سوريا للإغاثة والتنمية "SRD".

الأحد 5/ أيار/ 2019، قرابة الساعة 15:00 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة استهدفت بشكل مباشر مشفى نبض الحياة؛ ما أدى إلى إصابة المشفى وتجهيزاته بأضرار مادية كبيرة، نُشير إلى أن المشفى تم إخلاؤه من المرضى والكوادر الطبية إثر التصعيد العسكري الأخير، الذي تشهده المنطقة من قبل قوات الحلف السوري الروسي. كما نُشير إلى أن المنطقة التي يقع المشفى ضمنها قد تعرّضت لغارات عديدة قبل هذا التاريخ وبعده. تخضع قرية حاس لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



دمار لحق بمشفى نبض الحياة في قرية حاس/ إدلب إثر هجوم جوي روسي - 5/ أيار/ 2019 - بعدسة: سعد الدين زيدان



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

رابعاً: رأي أبرز المنظمات السورية في عمل الآلية الإنسانية لتجنب النزاع:

قال لنا الطبيب محمد كتوب - أحد الأطباء في الجمعية الطبية السورية الأمريكية سامز¹: "لم تدّخر جمعية سامز أي جهد في سبيل حماية المنشآت الطبية، لكن سياسة الهجوم على المنشآت استمرت واتخذت شكل تكتيك يستخدمه النظام السوري وحلفاؤه، لذلك قمنا بالتواصل مع كوادرنإ وإدارات المشافي التي ندمعها للحصول على موافقتهم واحدة تلو الأخرى للانضمام إلى آلية التحييد، وعلى الرغم من عدم ثقنتنا بالنظام السوري والقوات الروسية بدأنا نشعر بأنه لا جدوى من إخفاء الإحداثيات فهناك قدرة تقنية عالية لدى أجهزة الاستطلاع العسكرية لتحديد مواقعها لذلك قمنا بالمشاركة في آلية التحييد بداية عام 2018، وتم الاتفاق على مشاركة المنشآت الثابتة دون القوافل المتحركة، يجري العمل عبر تعبئة استمارة تتضمن إحداثيات الـ GBS وصور من اتجاهات عدة للمنشأة، إضافة إلى وصف المنشأة وآلية عملها ووصف البناء والمساحة وعلى ماذا يُشرف البناء، وماذا يجاوره، وتتم مقارنة جميع الإحداثيات السابقة مع صور الأقمار الصناعية للتحقق من صحتها، ونقوم بمشاركة هذه المعلومات مع الأمم المتحدة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "الأوتشا" وتقوم بدورها بمشاركة الإحداثيات والمعلومات مع الأطراف الدولية." قال الطبيب محمد إن ما لا يقل عن 35 مرفق طبي تابع لهم قد تمت مشاركته مع آلية التحييد، تعرّض 9 منها للاستهداف وبعضها استهدف أزيد من مرة، وأضاف أنّ الانضمام إلى الآلية لم يساهم بشكل عام في انخفاض معدل الهجمات: "إذا ما قارنا معدل الهجمات بين عامي 2017 و2018 نجد أنّ المرافق المحيطة قصفت بشكل أقل من غير المحيطة، لكن هذا لا يعني أنّ الآلية قد ساهمت في حماية المنشآت لأن المنشآت المحيطة تُشكل في الأساس نسبة ضئيلة من المجموع العام للمنشآت، ومؤخراً في غضون الحملة العسكرية الأخيرة على منطقة إدلب وقعت ثماني هجمات على مواقع محيطة من أصل 25 هجوماً على المرافق الطبية بشكل عام، وهي نسبة كبيرة."

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع أحد المسؤولين من منظمة أوسوم "أحمد الديبسي"² وهي أحد المنظمات التي شاركت تفاصيل مواقع منشآتها الطبية مع الآلية الإنسانية لتجنب النزاع: "جاءت مشاركتنا في الآلية بعد اجتماعات عدة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، الذي قال أن النظام السوري وروسيا يدعون أنهم يقصفون المشافي لعدم علمهم بمواقعها وإنهم لا يلتزمون بحماية مشافي غير مسجلة في وزارة الصحة التابعة للنظام السوري، هذه كانت ذريعتهم، شاركنا بيانات قرابة سبعة مراكز صحية أولية ومشفى للأمراض النفسية، ومشفى باب الهوى من ضمن هذه المشافي. وقع استهداف لمركز في جسر الشغور بريف إدلب، كان الهجوم يبعد عن المركز 50 متر، قمنا بإبلاغ الآلية الدولية بالهجوم لكن حتى الآن لم نسمع بإجرائهم أي تحقيق، في حين وقع هجوم آخر على مركز الزعفرانة بريف حمص الشمالي."

¹ تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 8 حزيران وعبر الإيميل الإلكتروني في 17 حزيران.

² تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 7 حزيران.



قال أحمد إنه رصد خلال الحملة العسكرية الأخيرة على منطقة إدلب تضرُّر 25 مركزاً طبياً في عموم المنطقة -ليست جميعها تابعة لمنظمة أوسوم-، ثمانية منها شاركت إحدائها ضمن الآلية: "إن المشاركة في الآلية لم تغير من وتيرة استهداف النظام السوري والقوات الروسية للمشافي، لقد كانت الهجمات الأخيرة مركزة على جميع المراكز بصرف النظر إن كانت محيِّدة أم لا لقد استهزت قوات الحلف السوري الروسي بالآلية الدولية ولا بدَّ من محاسبتهم على هذه الجرائم."

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- النظام السوري والروسي مستمران في قصف المراكز الطبية بسلاح الجو الذي لا يمتلكه أحد سواهما في تلك المنطقة، وإنَّ قصف المراكز الطبية على نحوٍ مقصود يُشكِّل جريمة حرب.
- لم تُساهم الآلية الإنسانية لتجنُّب النزاع في حماية المراكز الطبية في النزاع السوري، بل ربما وفَّرت إمكانية لوصول النظام الروسي أو السوري إلى البيانات التي قامت المنظمات الطبية السورية بتزويدها بها.
- لم تطلب الآلية الإنسانية لتجنب النزاع من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية على نحو علني القيام بتحقيقات عن المراكز الطبية المشاركة في الآلية، التي تم قصفها.
- إنَّ عدم فضح مرتكبي جريمة قصف المراكز والكوادر الطبية قد ساهم بشكل كبير في التجرؤ على تكرارها على نحو صارخ.
- إنَّ الحوادث الواردة في هذا التقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.
- الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَّ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضدَّ المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.
- نوَّكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزِّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و 2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.
- إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.
- التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

- التحضير لتدخل سياسي واقتصادي وعسكري لحماية المدنيين في سوريا وحماية المراكز الطبية عبر تحالف خارج مجلس الأمن، ذلك بعد فشله المتكرر في سوريا واستمرار النظام السوري وحلفائه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلّه الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير و باعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانا، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.



- تجديد الضَّغَط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى الآلية الإنسانية لتجنب النزاع:

- إنشاء موقع إلكتروني يحتوي قاعدة بيانات كاملة عن المراكز المسجلة لدى الآلية كافة، مع الإشارة إلى المراكز التي تم استهدافها، ولو بدون تحديد المسؤول عن القصف، إنَّ هذا سوف يساعد المحققين في أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية المختصة والمعنية، وسوف نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان استناداً إلى ذلك بمقاطعتها مع قاعدة البيانات لدينا، ونتمكَّن من تحديد المسؤولين عن القصف.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- تحديد مرتكبي الانتهاكات بشكل واضح وبشكل خاص عند ارتكاب هجمات من قبل القوات الروسية، وقد لاحظنا قصوراً كبيراً في تحديد مسؤولية القوات الروسية بشكل مباشر في التقارير الأخيرة.
- الطلب من الآلية الإنسانية لتجنب النزاع كافة البيانات التي تمتلكها عن المراكز الطبية المشمولة ضمنها.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إصدار تقارير وبيانات تدين بشكل واضح استهداف المراكز الطبية التي حصلت مؤخراً وتحدد مرتكب الجريمة، وأن لا تسير على خطى مجلس الأمن الدولي المسيس تماماً.
- الطلب من الآلية الإنسانية لتجنب النزاع كافة البيانات التي تمتلكها عن المراكز الطبية المشمولة ضمنها.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأثماً ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.
- التَّوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.
- تحمُّل التَّبَعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.



إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الكوادر الطبية والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

